أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 9/11 : إسهامات مدرسة كوبنهاجن

The impact of the security discourse on the development of security studies after 9/11: contributions of the Copenhagen School

الدكتورة/ فوزية قاسي*

جامعة محمد بن أحمد وهران 2، الجزائر

fouzia.21@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/01/27 تاريخ القبول للنشر: 2019/02/19

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

تتعرض هذه المقالة لمسار التحول عن الأمن الدولاتي-التمركز نحو الأمن المجتمعي ودور خطاب الأمننة في ذلك، وهو الجانب الذي تخصصت فيه مدرسة كوبنهاغن وتميزت به، إذ قامت مدرسة كوبنهاغن بتوفير أداة تحليلية تفيد صناع السياسة والباحثين في معالجتهم للقضايا الأمنية والتعقيدات المختلفة التي تؤثر عليها، ألا وهي نظرية الأمننة لمؤسسها "أولي وايفر" والتي تشير إلى البناء الإستطرادي للتهديد، ليطورها لاحقا بعد أحداث 11 سبتمبر رفقة "باري بوزان" ليصبح تطبيقها أوسع نطاقا، معتمدة على بناءات عالمية للتهديدات والوحدات المرجعية.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية؛ مدرسة كوبنهاغن؛ نظرية الأمننة؛ توسيع مفهوم الأمن.

Abstract:

This article addresses the path of transformation from state-centered security to community security and the role of Securitization Discourse. The Copenhagen School has provided an analytical tool for policymakers and researchers to address security issues. And the various complications that affect them, namely the securitization theory of its founder "Ole Waever", which refers to the discursive construction of the threat, this theory has been developed later after the events of September 11th with "Barry Buzan" to become a broader approach, based on global structures of threats and reference objects.

***Key words**: security studies; Copenhagen School; securitization theory; widening the security concept.*

* عضوة في مخبر البحث القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران 2.

مقـدّمـة:

عرف مسار الدراسات الأمنية تحولات عميقة على طول المحطات الكبرى التي شهدها تاريخ العلاقات الدولية الحديث والمعاصر، إنطلاقا من فترة الحرب الباردة أين ارتبط مفهوم الأمن بالأجندة العسكرية مع ما يحمله ذلك من دلالات تتعلق بسعي الدولة الدائم لتعزيز قوتها بهدف الحفاظ على بقائها في مواجهة الدول الأخرى، ولقد ساعدت هذه الأجواء على احتكار المنظور التقليدي لحقل الدراسات الأمنية، التي غلب عليها الطابع الإستراتيجي والتقني من جراء سباق التسلح الأمريكي السوفياتي، حيث اشتغل الباحثون في هذه الفترة على ابتكار نظريات تبرر الصراع ضد الشيوعية، الأمر الذي أفقد هذا الحقل المعرفي الحياد الفكري.

ولقد أثبت المنظور التقليدي إخفاقه في تفسير التحديات التي فرضها النظام العالمي الجديد عقب نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في مفهوم الأمن، دعى إليها مجموعة من الباحثين الذين برزوا في هذه المرحلة من خلال عدد من المقاربات والنظريات التي تندرج تحت ما يسمى "بالدراسات الأمنية النقدية"، وكانت أولى هذه المبادرات وأهمها، كتاب "باري بوزان" Barry Buzan الصادر سنة 1983 تحت عنوان "الناس، الدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية" People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations ، والذي جادل فيه أن الأمن قد أُسِّس على مفهوم ضيق جدا، مقترحا تعميقه ليشمل ثلاث مستويات وتوسيعه عبر خمسة قطاعات.

إنضم "بوزان" بعد ذلك إلى "معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام" كمدير لمشروع "السمات غير العسكرية للأمن الأوروبي"، ولقد شاركه في بحثه مجموعة من الأساتذة أبرزهم "أولي وايفر" Ole Waever و "ليني هانسن" Lene Hansen و"ياآب دي فيلده" Jaap De Wilde و"مورتن كلسترب" Morten Kelstrup، حيث أثمرت جهود هؤلاء بالعديد من الدراسات حول توسيع مفهوم الأمن خاصة في القطاع المجتمعي، والتي أصبحت تندرج تحت مسمى "مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية".

تتعرض هذه المقالة لمسار التحول عن الأمن الدولاتي-التمركز State-centred security نحو الأمن المجتمعي ودور خطاب الأمننة Securitisation Discourse في ذلك، وهو الجانب الذي تخصصت فيه مدرسة كوبنهاغن وتميزت به، مما دفعنا إلى التركيز في تحليلنا على الدراسات الصادرة عن هذه الأخيرة، خاصة تلك المتعلقة بـ"باري بوزان" نظرا لأهمية أعماله في حقل الدراسات الأمنية المعاصرة. وذلك استنادا على الإشكالية التالية:

كيف وظفت مدرسة كوبنهاغن خطاب الأمننة في تطوير التنظير في حقل الدراسات الأمنية بعد أحداث 9/11؟

ولأن الكشف عن حقائق المشكلة البحثية ومعرفة أغوارها، يتطلب تكامل الأطر النظرية والمنهجية، فقد وظفنا في معالجتنا لهذا الموضوع المناهج التالية:

المنهج التاريخي: عند تتبعنا لمراحل تطور حقل الدراسات الأمنية، سواء أكان ذلك أثناء الحرب الباردة أو بعدها أو عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، في سبيل الإحاطة بالظروف التي تحكمت في ميلاد أو اندثار الظواهر الأمنية خلال هذه الفترات الزمنية، وطبيعة العلاقات الدولية السائدة فيها.

المنهج المقارن: الذي تم توظيفه لإبراز أوجه التشابه والإختلاف بين مراحل تطور حقل الدراسات الأمنية، وذلك منذ فترة الحرب الباردة إلى غاية ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لما لهذا المنهج من أهمية في التوصل إلى تفسير علمي لطبيعة هذا التطور، عبر اكتشاف العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

ولقد تم تقسيم المقالة إلى ثلاثة مباحث؛ بحيث سوف نتعرض لمراحل تطور التيار التقليدي للدراسات الأمنية (أولا)، وهو التيار الذي ركز على التهديدات العسكرية، وذلك لفترة طويلة من الزمن، لغاية بروز التيار الداعي إلى توسيع مفهوم الأمن وعدم حصره في الجانب العسكري وحسب، وهو ما أدرجته موجة الدراسات النقدية (ثانيا)، هذه الموجة التي شهدت انعطافا مصيريا في تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 9/11 (ثالثا) وهو ما ساهمت مدرسة كوبنهاغن في التنظير له.

المبحث الأول

مراحل تطور التيار التقليدي في حقل الدراسات الأمنية

يميل التيار التقليدي في حقل الدراسات الأمنية إلى التركيز على الجانب العسكري والأمن الدولاتي-التمركز، وهو ما كان سائدا طوال فترة الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي نشأت أثناءها الدراسات الأمنية كحقل أكاديمي، وكذلك أثناء الحرب الباردة وما بعدها، حيث تشبث التقليديون بمسلماتهم وحاولوا تكييفها مع واقع فترة ما بعد الحرب الباردة مثلما سنناقشه في الآتي.

المطلب الأول: نشأة حقل الدراسات الأمنية

إن نشأة حقل الدراسات الأمنية حديث العهد نسبيا، فقد اقتصرت الأبحاث الأكاديمية قبل الحرب العالمية الثانية على التاريخ العسكري والدبلوماسي، في حين كان الإهتمام بالشؤون الإستراتيجية والحربية حكرا على المؤسسة العسكرية، غير أنه ولأول مرة خلال الحرب العالمية الثانية، أصبح الباحثون المدنيون معنيين بالتخطيط العسكري وعلى نطاق واسع، الأمر الذي فتح المجال للموجة الأولى من الدراسات الأمنية[1].

ولقد وصف "دافيد بالدوين" David A. Baldwin الفترة ما بين 1955 و1965، بالفترة الأكثر إبداعا في تاريخ الدراسات الأمنية، وهو ما سمي بالعصر الذهبي، أين حصر الحقل أبحاثه لدراسة المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية والتنافس بين القطبين الأمريكي والسوفياتي، والإجابة عن تساؤل مركزي واضح، مفاده كيف يمكن للدول استخدام أسلحة الدمار الشامل كأداة سياسية بالنظر إلى خطر أي تبادل نووي، وهو ما مثّل تحوّلا مهمّا مقارنةً بالعقد الأول لما بعد سنة 1945، ففي حين تمحورت الأبحاث سابقا حول ماهية الأمن وأهميته بالنسبة لأهداف أخرى، والوسائل التي يمكن أن تعزّزه، أصبح التركيز الجديد على كيفية استخدام مجموعة معينة من الأسلحة[2].

ولقد جاء استخدام الأمن في الأعمال الأولى من الدراسات الأمنية بمفهوم ضيق، باعتباره مرادفا لبقاء الدولة والجهود التي تتخذها هذه الأخيرة لحماية وجودها في مواجهة التهديدات العسكرية للدول المنافسة، متجاهلة المصادر الأخرى للتهديدات، مُركّزة على التوازنات العسكرية فحسب، وليس أدلّ على ذلك من نظرية الردع، التي كانت نتاج ما سمي بالعصر الذهبي للدراسات الأمنية وأحد أهم النظريات في العلاقات الدولية، إلا أنها بالغت في التركيز على الجوانب العسكرية للأمن القومي[3]، فهي تفترض وجود فاعل يتسّم بالعقلانية (الولايات المتحدة الأمريكية) وآخر عدائي (الإتحاد السوفياتي) دون البحث في الأسباب، ولقد أهمل هذا الإفتراض العوامل التنظيمية والسياسية والنفسية التي تلعب دورا في تشكيل سلوك الدولة.

من ناحيته يعتبر "بوزان" أن الدراسات الأمنية أثناء الحرب الباردة، إهتمت بمفهوم "أمن الدولة" الذي وُصف بصورة مضلّلة "بالأمن القومي"، وأنه رغم وجود إجماع حول سعي الدول للحفاظ على أمنها، إلا أنه لا وجود لتوافق حول ما يعنيه ذلك في حالة حرب أو صراع، حيث تشير المدرسة الواقعية أن الدول مدفوعة من قبل مصلحتها الذاتية والشّكّ ناحية الآخرين، الأمر الذي يجعلها تسعى إلى تعزيز أمنها أولا وقبل كل شيء[4].

ورغم أن الأمر يبدو أنه وسيلة دفاعية بالنسبة للدولة، إلا أن الدول الأخرى قد تعتبره تحرُّكا هجوميا، لتصبح الدول محاصرة في دوامة، أين تحاول كل واحدة منها الحفاظ على أمنها بزيادة قدراتها العسكرية، وهو الذي يعكس مفهوم "المأزق الأمني" *Security Dilemma* الذي قام بصياغته "جون هيرز" *John Herz* عام 1957، بقوله أن الإجراءات الدفاعية التي تتخذها الدول لتعزيز أمنها (تطوير تكنولوجيات عسكرية جديدة، حشد القوات، سباق التسلح)، يجعل الدول المجاورة الأخرى أقل أمنا، وبما أنه لا مجال لمعرفة ما إذا كان وراء هذا الإنتشار العسكري نوايا دفاعية أو هجومية، فإنه من الأفضل توقع الأسوأ، والنتيجة هي محاولة كل جانب تعزيز قدراته العسكرية لتتناسب مع قوات الجانب الآخر[5].

وانتهت الموجة الأولى من الدراسات الأمنية في منتصف الستينيات، ليشهد الحقل فترة تراجع خلال السنوات الخمس عشرة اللاّحقة وذلك لعدة أسباب، فقد وصل برنامج بحث الدراسات الأمنية إلى طريق مسدود بعدما تمّ تناول الأسئلة المركزية التي حدّدها نموذج الرّدع العقلاني بالدراسة والتحليل، حتى إن لم يتم حلّها بالكامل ضمن هذا الإطار النظري، فضلا عن فشل علماء الموجة الأولى في تكوين جيل يخلفه، فمجموعة كبيرة من الدّكاترة المتخرّجين على يد علماء أمثال "ألبرت والشتتر" *Albert Wohlstetter* و"وليم كوفمان" William Kaufmann، فضلوا المناصب الحكومية بدل دخول الأقسام الأكاديمية، وبسبب علاقاتهم الوثيقة وقربهم من صناع القرار والسياسات، لم يتم اعتبارهم مفكرين مستقلّين[6].

كما عكس هذا التراجع، تأثير حرب الفيتنام على طريقة التفكير في القضايا المتعلّقة بالشؤون العسكرية، فقد شكّكت بعض الأعمال الأولى في حقل الدراسات الأمنية بهزيمة القوات الأمريكية في الهند الصينية، فضلا عن تدهور الوضع الإقتصادي الأمريكي في هذه الفترة وبناء على ذلك، بدأ العلماء

يشككون في جدوى القوة العسكرية والتأكيد على دور القضايا الإقتصادية وكانت تلك بداية تخلي الباحثين في حقل الدراسات الأمنية عن الفرضيات -البسيطة نسبيا- التي وجهت الموجة الأولى، مما شكل تحدّ صريح للنموذج الواقعي[7].

ذلك أن خطر انقطاع إمدادات النفط العربي في هذه الفترة برهن أن أسلوب الحياة الأمريكي مُهدّد من طرف مصادر غير عسكرية، فمع بروز منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك" وانهيار نظام "بريتن وودز" النقدي، ومطالبة دول العالم الثالث بنظام إقتصادي عالمي جديد فضلا عن الأزمات النفطية التي شهدتها فترة السبعينيات، تَبيَّن أن العلاقات الدولية لا يمكن تفسيرها من خلال العوامل العسكرية وحسب.

ولقد جعلت سياسة الإنفراج بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي وبالتالي تراجع خطر الحرب النووية، دراسة الحرب تبدو أقل أهمية، غير أن فترة الوفاق هذه لم تدم بسبب الشكوك المتزايدة بين الطرفين، لتنتهي مع الغزو السوفياتي لأفغانستان أواخر عام 1979، ومع انهيار سياسة الإنفراج وتجدد الحرب الباردة، تجدد الإهتمام مرة أخرى بالدراسات الأمنية في أواخر السبعينيات والثمانينيات[8].

المطلب الثاني: نهضة حقل الدراسات الأمنية

بدأت نهضة الدراسات الأمنية مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، أي بعد نهاية حرب الفيتنام، فقد برز في هذه الفترة مجموعة من المفكرين الجدد في عدد من التخصصات، والذين باشروا بنشر أبحاثهم بعدما تجدد الإهتمام العام بقضايا الدفاع والسياسة الخارجية، وتم تخصيص المزيد من الإنتباه إلى التاريخ وعلم النفس، والجوانب الأمنية للإعتماد الإقتصادي المتبادل[9].

دون أن ننسى دور مؤسسات النشر الجديدة، مجلة "الأمن الدولي" International Security في عام 1976، و"مجلة الدراسات الإستراتيجية" The Journal of Strategic Studies في عام 1978 وتحسن نوعية النشر بتأسيس "دراسات كورنيل في الشؤون الأمنية" The Cornell Studies in Security Affairs و"أوراق أديلفي" The Adelphi Papers و"سورفافول" *Survival* في الثمانينيات، شجع العمل الطموح والصارم على المواضيع الأمنية. فضلا عن الدعم المالي الذي تلقته برامج البحث في الدراسات الأمنية من طرف عدد من المؤسسات مثل مؤسسة كارنيجي في نيويورك The Carnegie Corporation، مؤسسة فورد T*he Ford Foundation*، مؤسسة ماك آرثر The McArthur Foundation، مؤسسة جون أولين The John M. Olin Foundation وغيرها، الأمر الذي مكّن العديد من الأكاديميين من البحث دون الخضوع لضغوطات رسمية، وليس من المستغرب أن نجد الكثير من المفكرين الجدد البارزين في حقل الدراسات الأمنية، قد قضوا جزءا من حياتهم المهنية في أحد هذه البرامج[10].

وتميزت الموجة الجديدة من الدراسات الأمنية بالإعتماد أكثر على التاريخ، أو ما أسماه "جوزيف ناي" بإعادة إكتشاف التاريخ، فقد استفاد المؤرخون من رفع السرية عن وثائق الحكومة الأمريكية، مما أتاح القيام بتحقيقات مفصلة لسياسة الأمن القومي، وأدت هذه الجهود إلى مراجعة تفسيرات الأحداث

التاريخية الهامة[11]، خاصة ما يتعلق بتاريخ تطور العقيدة النووية الإستراتيجية الأمريكية، ودور الأسلحة النووية في دبلوماسية الحرب الباردة، وكانت هذه الأعمال مهمة جدا لتصحيح المفاهيم الخاطئة عن تاريخ العصر النووي[12].

وأبدى المؤرخون في هذه المرحلة إستعدادا أكبر لدمج نظريات ومفاهيم من العلوم السياسية في أعمالهم، ليس كوسيلة للتفسير فحسب بل للتنبؤ أيضا، الأمر الذي شجع علماء السياسة على بناء واختبار وصقل الفرضيات والنظريات حول الأمن الدولي وفق استخدام السجل التاريخي بطريقة أكثر انضباطا[13]، فقد تم في هذه الفترة نقد وإعادة تقييم فرضيات نظرية الردع، المتمثلة في المعلومات المثالية والحسابات العقلانية التي تكمن في صميم نموذج الردع العقلاني، وذلك بالإستناد إلى علم النفس والإقتصاد ومجموعة من الدراسات التاريخية لفهم السياق المعقد لصنع القرار، فهزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في الهند الصينية في نهاية السبعينيات أثارت موجة من الإنتقادات على نظرية وإستراتيجية الردع[14].

ولقد اقترح "توماس شلينغ" Thomas Schelling تحليلا أوسع بالإستناد إلى الإقتصاد وعلم النفس، عندما ذهب إلى القول أن نتائج المفاوضات لا تعكس بالضرورة التوازن في المصالح أو القدرات العسكرية، فهناك عوامل أخرى قد تلعب دورا رئيسيا في هذه النتائج، ويمكن القول أن أكثرها أهمية هو "الإستعداد للمعاناة"، ذلك أن الحرب بالنسبة "لشلينغ" هي سباق للإرادات، فحتى منتصف العشرينيات إستُخدمت القوة لإخضاع أو كسر إرادة الخصم، بالتغلب على قوته العسكرية وسلب إقليمه وشعبه وموارده الإقتصادية، ولقد سهلت القوة الجوية والأسلحة النووية ذلك، لكن الحرب لم تعد سباقا للقوة –حسب رأيه- بل سباقا لتحمل الألم والمعاناة، فالقدرة على إلحاق الضرر كمصدر مهم في المفاوضات، قد توازي في أهميتها القدرة على تحمله (سواء أكان هذا الضرر جسديا أو عقليا أو إقتصاديا)، الأمر الذي ينفي قوة الخصم في توقيع الجزاء[15].

فبالرغم من القصف الذي تعرض له شمال الفيتنام، غير أن ذلك لم يثني عزيمته، ويعتقد "شلينغ" أن السبب يرجع إلى تخلف إقتصاد الفيتنام، بالتالي لم يكن هناك بنى تحتية تُستهدف لتعطيل الإقتصاد، وكان الشعب أقل اعتمادا على شبكات التوزيع الموجودة للحصول على القوت والدعم المادي، ومن الواضح أن قدرة شمال الفيتنام على تحمل الضرر فاقت القدرات العسكرية والمادية الأمريكية التي كانت تدعم الجنوب، فقد تمكنت الحكومة في الشمال من الحفاظ على معنويات مرتفعة طوال فترة الحرب، رغم الخسائر الفادحة في الأرواح، لتنتهي الحرب بتوحيد الفيتنام[16].

ولقد أهملت المقاربات الواقعية هذه الأبعاد في إستراتيجية الردع، وركزت على قوة إلحاق الضرر وكيفية تحويله إلى تهديدات ذات مصداقية، وفي هذا الإطار، قام "كينث والتز" *Kenneth Waltz* وغيره من الباحثين خلال هذه الفترة، بإعادة النظر في النموذج الواقعي، وكان نتاج هذه الجهود ما سمي بالواقعية الجديدة، والتي أعادت صياغة المفاهيم والفرضيات الغامضة للواقعيين التقليديين[17].

فقد افترض "والتز" في أواخر السبعينيات بعد صدور كتابه الذي يحمل عنوان "نظرية السياسة الدولية" Theory of International Politic، أن الدول ليست عدائية بطبيعتها وليس سعيها إلى تحقيق أقصى حد ممكن من القوة أصيلا في سلوكها كما رأى "مورغانثاو"، إنما تسعى إلى تحقيق أدنى حد ممكن من القوة للحفاظ على بقائها، ذلك أن بنية النظام الدولي تتميز بالفوضى وهو ما يدفع الدول إلى المنافسة الأمنية، غير أنه أشار إلى إمكانية التخفيف من هذه الفوضى عبر المؤسسات والمنظمات الدولية[18].

وهو رأي كتاب آخرين أمثال "باري بوزان"، الذي يرى أن أحد السمات المهمة التي ميزت النظام الدولي في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، هي البروز التدريجي لما أسماه "بالفوضى الناضجة" أين تعترف الدول بخطر إستمرار العداء التنافسي فيما بينها من جراء التركيز على مصالحها الأمنية الضيقة، بحيث يعتقد "بوزان" أن هناك تفهما بين الدول الأكثر نضجا في النظام الدولي يقتضي أخذها بعين الإعتبار لمصالح جيرانها، أي تفهم الدول بأن السياسات الأمنية هي سياسات إعتماد متبادل، وهو ما يمثل التحول من الإنشغال بالأمن القومي إلى الإنشغال بالأمن الدولي[19].

بعد نهاية الحرب الباردة، برهن التيار التقليدي في حقل الدراسات الأمنية عن فشله في تفسير التهديدات الجديدة غير العسكرية التي برزت في القطاع الإقتصادي والإجتماعي والصحي والبيئي، فقد شكل انهيار الثنائية القطبية تحديا للواقعيين الذين افترضوا أنه نظام دائم، فضلا عن الأسلوب السلمي والطوعي الذي أدى لنهايته بدلا من المواجهة العسكرية. ولقد أثارت نهاية القطبية الثنائية تساؤلات حول الإستراتيجية الكبرى الأمريكية الجديدة، ذلك أن هوية وطبيعة المنافسين الجدد للولايات المتحدة الأمريكية لم تكن واضحة، ولقد جنح التركيز في هذه الفترة على الصين، التي برزت منذ أواخر التسعينيات كقوة إقليمية بفضل نموها الإقتصادي، الأمر الذي أثار مخاوف حول إحتمال سعي هذه الأخيرة إلى تطوير قواتها العسكرية[20]. من ناحية أخرى، أصبح العالم الإسلامي موضوعا أمنيا بارزا بعد الحرب الباردة، كمنافس محتمل للولايات المتحدة الأمريكية، ونلمس هذا التوجه في أطروحة "صاموئيل هنتغتون" *Samuel Huntington* عام 1993 تحت عنوان "صدام الحضارات".

وبالرغم من النقاش الذي أثير حول كل من الصين والإسلام كمرشحين محتملين لمنافسة القوة الأمريكية، غير أن ذلك لم يجعلهما ندّا لها محل الإتحاد السوفياتي، الأمر الذي فتح النقاش بشأن الإستراتيجية الكبرى الأمريكية الجديدة لمدة أطول، والتي أصبحت سمة رئيسية في أدبيات الدراسات الأمنية في هذه الفترة، فقد افترض الباحثون الأمريكيون أن نهاية الحرب الباردة قد أنشأت مجتمعا غربيا يتميز بالأمن الدائم، تجمعه نفس الثقافة والمؤسسات والمصالح الإقتصادية، فضلا عن الإلتزام بالديمقراطية الليبرالية.

ولقد انقسم هذا التصور إلى إتجاهين، تعلق الأول بنظرية السلام الديمقراطي، والتي مفادها أن النصر في الحرب الباردة كان من حليف الديمقراطيات الليبرالية، التي لم تعد تنافسها أية قوة عظمى

أخرى، بالتالي فإن العلاقات الدولية ستشهد تحولا عميقا من خلال الغياب الدائم للخوف من حروب القوى العظمى.

أما الإتجاه الآخر، فقد اقترح وضع السلام الديمقراطي في سياق مزدوج المسار للنظام الدولي، يضم منطقة ديمقراطية للسلام والتي تشمل الدول الرأسمالية الأساسية، ومنطقة صراع تقع على هامشه، ووفقا لهذا الرأي، فإن النظام العالمي الجديد يكمن في المركز، في حين يبقى الهامش خاضعا لقواعد الواقعية القديمة[21].

وفي نفس السياق، أشار "باري بوزان" في مقاله الصادر عام 1991 تحت عنوان "النماذج الجديدة للأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين"، أن نهاية الحرب الباردة غيرت نموذج ونوعية العلاقات الدولية، فبعدما كان العالم في السابق مقسما إلى ثلاث: عالم أول ويتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، وعالم ثان يتوسم في الإتحاد السوفياتي، وثالث في إشارة إلى الجنوب، أصبحت العلاقات الدولية اليوم تدور بين القوى الكبرى في الشمال (أو المركز) وبين الدول في الجنوب (أو الهامش)، ووفقا لهذا المعنى، فإن الرأسمالية الغربية قد انتصرت على كل من الأيديولوجية الشيوعية والعالم الثالث، وذهب "بوزان" في شرحه إلى افتراض إمكانية تطور "حرب باردة حضارية" بين الشمال والجنوب في العقود المقبلة، بسبب جعل الإسلام في الصف الأول من المعارضة للهيمنة الغربية[22].

وإلى جانب الشكوك حول مستقبل الحروب، فقد تميزت الدراسات الأمنية ما بعد الحرب الباردة باستمرارية الإهتمام بتكنولوجيا الأسلحة النووية، بحيث تم تعويض النقص الذي خلفه سباق التسلح الأمريكي السوفياتي، بالقلق إزاء الإنتشار النووي، مع تحول التركيز من الدول الغربية إلى دول العالم الثالث، خاصة مع بروز قوى نووية جديدة في آسيا والشرق الأوسط[23].

إن تحول الإهتمام بالحرب في العالم الثالث، أنشأ بدوره تحول التركيز من الحروب بين الدول إلى الحروب داخل الدول، ولقد ارتبط ذلك ببروز الصراعات المحلية والمخاوف بشأن ما سمي بالدول الفاشلة، فضلا عن بروز الإهتمام بعمليات حفظ السلام والتدخلات والحروب الإنسانية الناتجة عن مختلف المحاولات الغربية للتدخل باسم حقوق الإنسان.

إن زيادة الإهتمام بالمشاكل الإقليمية والمحلية، كان من بين النتائج الرئيسية لنهاية القطبية الثنائية، الأمر الذي يفسر تحول تركيز الدراسات الأمنية باتجاه العالم الثالث، خاصة مع بروز مواضيع مثل الدول المارقة والإرهاب على الأجندة الأمريكية وربطها بأسلحة الدمار الشامل[24]. ولقد أدى ظهور الشبكات الإرهابية التي بدت أكثر عالمية في التنظيم والدافع، وأكثر تطرفا في الأسلوب، إلى تغذية المخاوف بشأن إمكانية اكتساب هذه الجماعات لأسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي فتح النقاش حول مدى الجدية التي ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذها تجاه هذا التهديد، وظل الإرهاب مصدر قلق مستمر لكن ليس مركزيا في الدراسات الأمنية، إلى غاية أحداث 11 سبتمبر 2001.

المبحث الثاني

التيار التوسيعي والتعميقي في حقل الدراسات الأمنية

بعدما تناولنا صمود التيار التقليدي في حقل الدراسات الأمنية، بفرضياته المتمحورة حول الأجندة العسكرية ومفهوم الأمن الدولاتي-التمركز رغم نهاية الحرب الباردة، سنحاول فيما يلي، عرض وجهة النظر المعارضة لكل من الموسعين Wideners والمعمقين Deepeners الذين ألحّوا بضرورة تعميق الموضوع المرجعي للأمن وعدم حصره في الدولة من جهة، وتوسيع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات أخرى غير القطاع العسكري من جهة أخرى.

المطلب الأول: مفهوم الأمن في الدراسات النقدية

بالرغم من إجماع الباحثين الموسعين والمعمقين لمفهوم الأمن على تحدي التيار التقليدي، غير أن الدراسات التوسيعية والتعميقية لمفهوم الأمن تضم عددا من المقاربات ذات تسميات ومنظورات مختلفة أهمها: الدراسات البنائية، دراسات الأمن الإنساني، دراسات بحث السلام، الدراسات الأمنية النسوية، الدراسات الأمنية ما بعد الكولونيالية، ودراسات الأمن النقدية، ولقد طرحت هذه الدراسات مسألة "كيف ينبغي دراسة الأمن؟"، مما يعني أن الإبستمولوجيا شكلت جزءا أساسيا من النقاشات التوسيعية التي دارت منذ تسعينيات القرن الماضي، وبالتالي فإنه من المفيد أن نأخذ فكرة عن الكيفية التي تمت بها هذه الأخيرة.

إن أول تمييز إبستمولوجي مركزي في الدراسات الأمنية، هو الفرق بين مفهوم الأمن الموضوعي *Objective* والذاتي Subjective والإستطرادي Discursive، ولقد ورد التعريف الموضوعي والذاتي للأمن في أحد أولى الأعمال الكلاسيكية للدراسات الأمنية، حيث جادل "والفرز" Wolfers أن الأمن من الناحية الموضوعية يقيس غياب التهديدات عن القيم المكتسبة، أما من الناحية الذاتية فهو يعني غياب الخوف من أن يتم الإعتداء على هذه القيم، وأضاف أنه من غير الممكن قياس الأمن بموضوعية، طالما لعبت العوامل الذاتية دورا لا مفر منه في صنع القرار السياسي[25].

يقوم المفهوم الموضوعي للأمن، بتحديد هذا الأخير من الناحية المادية، فاحتمال أن تشكل الدول تهديدا أو أن تكون قادرة على ردع الأعداء يستند على قدراتها المادية، أما المفهوم الذاتي للأمن، فهو يؤكد على أهمية التاريخ والأعراف والخوف وسوء الفهم والسياقات العلائقية التي تصاغ التهديدات ضمنها (الأصدقاء، المنافسين، المحايدين، الأعداء)، وتشير هذه الدراسات إلى أن كلا من العوامل المادية والفكرية، تلعب دورا في التأثير على المصادر العسكرية التي تملكها الدولة، فما سمي بالمأزق الأمني على سبيل المثال، يحدث نتيجة سوء فهم الدول لنوايا بعضها البعض، فمسعى كل دولة في تأمين دفاعها يعتبر تهديدا بالنسبة للأخرى، ما يقودنا إلى القول أن الأمن الذاتي يرتبط بالأمن الموضوعي، وبعبارة أخرى أنه لا يمكن للمقاربات الذاتية الإستغناء عن التعريف الموضوعي للأمن[26].

في المقابل، تذهب المقاربات الإستطرادية للأمن إلى القول أن هذا الأخير لا يمكن تحديده بموضوعية، وفي هذا الإطار فقد افترضت مدرسة كوبنهاغن أن الأمن هو فعل الخطاب Speech Act، أي

بمجرد إعلان فاعل سياسي ما أن مسألة ما تمثل تهديدا يستدعي استخدام أية وسيلة ضرورية لمنع تطوره، فإن هذا التهديد يصبح موضوعيا، لكن هذا لا يعني أنه يمكن تحويل أي شيء لقضية أمنية، فضمان نجاح فعل الخطاب يتوقف على إقناع الجمهور المستهدف[27].

المطلب الثاني: منظور "باري بوزان" للأمن

يرى "أول وايفر" Ole Waever أن مركز الإبداعات النظرية في حقل الدراسات الأمنية قد انتقل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوربا ليقترن بأماكن مثل أبريستويث Aberystwyth وباريس وكوبنهاغن ، أين برز عدد من النظريات وبرامج البحث غالبا ما تطلق عليها تسمية "المدارس" والتي تحدَّت على نطاق واسع الفرضيات الواقعية التقليدية، وهي تندرج تحت ما يسمى "بالدراسات الأمنية النقدية"[28].

ومن بين هذه المدارس التي ساهمت في تعميق وتوسيع مفهوم الأمن، نذكر "مدرسة كوبنهاغن"؛ تُحيل تسمية "مدرسة كوبنهاغن" إلى الأجندة البحثية لمجموعة من الباحثين الأكاديميين في "معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام" في الدانمارك، الذي تم إنشاؤه عام 1985، وكان أول من أطلق عليها هذه التسمية هو "بيل ماك سويني" Bill McSweeney عام 1996، في إشارة منه إلى الإسهامات النظرية لكل من "باري بوزان" و " أول وايفر" وآخرون ممن شاركهما برنامج البحث، فمنذ صدور الطبعة الأولى من كتاب "الناس، الدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية" عام 1983، أصبح عمل "بوزان" مرجعا لا غنى عنه لدارسي الأمن، ولقد حفزت الطبعة الثانية المنقحة من نفس المؤلف الصادرة عام 1991، مجموعة من الباحثين إلى مواصلة التعمق في استكشاف المشكلة الأمنية إلى جانب "بوزان"، الأمر الذي أثمر عدة منشورات حول موضوع الأمن مترابطة فيما بينها بما يكفي، لتبرير التسمية الجماعية لهذه الأعمال بـ "مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية"[29].

ولقد اتخذت مراجعة الدراسات الأمنية التي أعلن عنها "بوزان" منذ عام 1983، منعطفا جديدا مع الإصدارات اللاحقة لمدرسة كوبنهاغن والتي وفرت ثلاث أدوات تحليلية لتسهيل دراسة مفهوم الأمن، فقد قام "بوزان" بتأسيس أداتين تمثلت في فكرة توسيع قطاعات الأمن والتي جعلها تشمل خمسة قطاعات، فضلا عن نظرية مركّب الأمن الإقليمي، أما نظرية الأمننة وهي أهم أداة تحليلية تتميز بها مدرسة كوبنهاغن، فهي لمؤسسها "وايفر"، التي طورها لاحقا رفقة "بوزان".

يمكن القول أن تحليل "بوزان" هو مزيج من الواقعية الجديدة بصفة عامة والبنائية بصفة خاصة، فهو يتقبل مسلّمة الواقعيين الجدد التي تفيد أن النظام السياسي هو نظام فوضوي (غياب التراتبية)، وأن هذا السياق يفرض علينا إعتبار الدولة الموضوع المرجعي الرئيسي للأمن، وهو ما يجعله وفيا لنموذج مركزية الدولة، غير أنه يرى في المقابل أن تفسير الأمن على أنه محض صراع للقوة، هو تفسير محدود قد يعيق صناع السياسة أو الباحثين في العلاقات الدولية في التوصل إلى فهم شامل للقضية الأمنية.

وفي هذا الإطار، أشار "بوزان" أنه قد تم تأسيس الأمن بمفهوم ضيق جدا، واقترح في كتابه "الناس، الدول والخوف" عام 1983 توسيع المفهوم عموديا عندما تحدث عن تقسيم الأمن إلى ثلاث مستويات: الفرد، الدولة، والنظام الدولي[30]، ورغم أن ظاهرة الأمن القومي تكمن في المستوى الثاني، غير أن علاقة هذا الأخير بكل من المستوى الأول والثالث جدّ قوية ولا يمكن تجاهلها، فمفهوم الأمن يربط الأفراد والدول والنظام الدولي برباط وثيق يستلزم معالجة الموضوع من خلال منظور شامل[31].

من ناحية أخرى إقترح "بوزان" تعميق مفهوم الأمن أفقيا نحو القطاعات الإقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية فضلا عن العسكرية، وذلك كما ورد في مقاله "النماذج الجديدة للأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين" الصادر عام 1991، ولا يمكن لهذه المفاهيم أن تعالج قضايا الأمن بشكل منفصل، ذلك لأنها مرتبطة ببعضها البعض إرتباطا وثيقا ومعقدا، مشكِّلة شبكة من المعلومات التي ينبغي على المحلل الأمني أو الباحث في العلاقات الدولية، فكّ عقدها لمعرفة كيفية تأثير كل مفهوم على الآخر[32].

ما يقودنا إلى حقيقة أن الأمن المطلق غاية لن تدرك، وهو ما أشار إليه "بوزان" بالقول أنه عندما يتعلق الأمر بالسياسة الأمنية الناجحة فإننا نكون أمام مأزق أبدي، خاصة بعد المنعطف الذي شهده عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بحيث ليس من المستغرب أن نجد أنفسنا ضمن سياسات أمنية، غاياتها أو تداعياتها قد لا تبرر الوسائل[33].

ولقد تعزز برنامج البحث داخل مدرسة كوبنهاغن بموضوع صنع الكثير من الجدل في الأوساط الأكاديمية، ويتعلق الأمر بنظرية الأمننة Securitisation Theory لمؤسسها "أولي وايفر" Ole Waever والتي تشير إلى البناء الإستطرادي للتهديد، فالأمننة هي العملية التي يصرح من خلالها فاعل ما أنه تمة تهديد وجودي يتعرض لموضوع مرجعي ما، فإذا ما تقبّل الجمهور Audience المستهدف الأمر فإن ذلك سيتيح للفاعل المؤمِّن Securitizing Actor وقف العمل وفق السياسة العادية واتباع إجراءات إستثنائية إستجابة لتلك الأزمة المفترضة[34].

المبحث الثاني

البناءات العالمية للتهديدات اللاتماثلية والوحدات المرجعية

وضعت أحداث 11 سبتمبر 2001 نهاية فجائية لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث يتفق أغلب الباحثين أنها قد رسمت المرحلة الجديدة للعلاقات الدولية والأمن الدولي، وأنها شكلت منعطفا مهمّا في تطور حقل الدراسات الأمنية، فقد أكدت هذه المرحلة على حداثة القضايا الأمنية نظرا لبروز التهديدات اللاتماثلية على الساحة الدولية، أبرزها تهديد الذي يمثله ما سمي بالإرهاب. وسوف نناقش في الآتي كيفية استغلال الإدارة الأمريكية لخطاب الحرب على الإرهاب، وذلك لتجسيد إستراتيجية الإنفرادية لإدارة الشؤون العالمية المبنية على القوة والهيمنة، ويدعمها في ذلك منطق الأمننة لشرعنة التحول نحو مجتمع دولي أكثر هرمية.

المطلب الأول: نظرية الأمننة

تعد نظرية الأمننة أحد أهم النظريات التي برزت في حقل الدراسات الأمنية المعاصرة والأكثرها ابتكارا وجدلا في الوقت ذاته، والتي قام "أولي وايفر" بتأسيسها عام 1995 من خلال مقاله المعنون بـ"الأمننة ونزع الأمننة" *Securitisation and Desecuritisation*، ولقد شاركه في تطويرها "باري بوزان" *Barry Buzan* لتصبح هذه النظرية ميزة خاصة بمدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية.

يعتبر "وايفر" أن المشكلة الأساسية في الدعوة إلى توسيع الأجندة الأمنية وذلك بالإنتقال من التركيز الصارم على أمن الدولة إلى أمن الأفراد، يتمثل في معرفة "متى نتوقف"، فأمن الأفراد قد يتأثر بعدة طرق ومن جوانب مختلفة، وعلى هذا المنوال فإن أي شيء قد يصبح قضية أمنية وهو ما يخشاه التقليديون، بالتالي كيف نستطيع الإقتراب من صفات واضحة لهذه الأخيرة، بطريقة تميزها عن المشاكل الأخرى التي تحيط بالفرد[35].

أراد "وايفر"من خلال ذلك، الإجابة عن سؤال بسيط مفاده: ما الذي يجعل شيئا ما مشكلة أمنية؟ واقترح أن المشاكل الأمنية من الناحية النظرية، هي تطورات تهدد سيادة أو إستقلال الدولة بطريقة سريعة ومثيرة، تستدعي بذل أقصى حد ممكن من الجهود وحشد كل ما أمكن من الوسائل أما من الناحية العملية، فإن اعتبار بعض التطورات على أنها تشكّل مشكلة أمنية، يتيح لأصحاب السلطة أمننة قضية ما لأجل التحكم فيها، وبحكم ذلك يصبح شيء ما مشكلة أمنية عندما تعلن النخب السياسية أنه كذلك، بالتالي يمكن النظر إلى الأمن على أنه فعل الخطاب Speech Act فهو لا يشير إلى شيء ملموس في الواقع، فالكلام في حدّ ذاته هو الفعل[36].

ولقد أشار "وايفر" بأنه لا يمكن اعتبار الأمن كشيء أو حالة سابقة في وجودها عن الخطاب، فهو ممارسة ذاتية المرجعية، بمعنى أن شرط وجوده قد أُسِّس بفعل الخطاب ذاته، وليس بتهديد مفروض مهما كان نوعه، وبهذا المعنى فقد ذهب "بوزان" إلى القول أن المعاني ترتبط سببيا بالطريقة التي استخدمت بها اللغة، فالمعنى لا يرتبط بكيفية تفكير وإدراك الناس له، بل في كيفية استخدامه بشكل من الأشكال دون غيره.

من خلال ما تقدم، نستنتج أن فكرة الأمننة تشير إلى البناء الإستطرادي للتهديد، وأن إفتراضها الرئيسي يكمن في اعتبارها الأمن كفعل الخطاب، فبمجرد التلفظ أن شيئا ما يشكل قضية أمنية فإنه يصبح كذلك، وبعبارة أخرى، فإن تصريح فاعل ما أن موضوعا مرجعيا ما مهدد في وجوده، يمنحه الحق في اتخاذ تدابير إستثنائية لضمان بقاء ذلك الموضوع المرجعي، الأمر الذي يؤدي إلى نقل القضية من حيز السياسة العادية إلى حيز القضايا الطارئة، أين يمكن التعامل معها بسرعة، خارج قواعد الديمقراطية العادية[37].

غير أن ذلك يتيح إمكانية أن يصبح أي شيء قضية أمنية، ولتجنب هذه النتيجة تشترط نظرية الأمننة إقناع الجمهور المستهدف، مما يعني قبوله بالإجراءات الإستثنائية التي يطالب الفاعل المؤمن باتخاذها، ومن غير ذلك فإنه لا يمكننا الحديث عن الأمننة الناجحة[38].

بالتالي تصبح قضية ما رهانا أمنيا فقط متى أعلن فاعل مُؤمِّن ما عبر خطاب أمني، على أنها تشكل تهديدا وجوديا، يتطلب إجراءات مستعجلة، تبرر الأعمال الخارجة عن حدود الإجراءات السياسية العادية كشرط أول، ولقد ورد في الكتاب المشترك لكل من "بوزان"، "وايفر" و"دي فيلده" لعام 1998، أن تقديم قضية ما على أساس أنها تهديد وجودي، يعني القول: "إذا لم نعالج هذه المشكلة، فإن كل شيء آخر سيكون غير ذي معنى، لأننا لن نتواجد هنا، أو أننا لن نكون أحرارا في التعامل معها بطريقتنا الخاصة" وتسمى هذه الخطوة بالتحرك نحو الأمننة Securitizing Move ولنجاحها لابد من قبول الجمهور لها كشرط ثان[39].

وليس بالضرورة أن يكون هذا القبول عبر نقاش حضاري حر، فهو يتوقف دائما إما على الإكراه أو الرضى، لكن أمام عدم إمكانية فرض الأمننة بالقوة، لابد أن تكون حجج الفاعل المؤمِّن مقنعة، وينبغي أن يركز في جداله على التهديد الوجودي وليس على تبني الإجراءات المستعجلة، فذلك سيتيح له إكتساب نسبة كافية من تفهم الجمهور، تسمح بشرعنة خرق القوانين واستخدام سلطات فوق العادة في مواجهة التهديد، وليس بالإمكان الحديث عن أمننة قضية ما في حال غياب مؤشرات عن هذا القبول، إنما نكون بصدد التحرك نحو الأمننة فحسب كما أسلفنا بالقول[40].

من الواضح أن نظرية الأمننة تستند على مفاهيم خاصة بالنظرية الواقعية التقليدية، مثل البقاء والتهديدات الوجودية، وحالة الخطر الأقصى ومطالبة سلطة الدولة بحقوق غير عادية[41]، في حين أن الإستفهام حول القضايا التي تمثل مسألة بقاء، يتوقف على طبيعة الفاعل الطارح للقضية وفهمه الخاص لما يعتبره تهديدا وجوديا، وبهذا المعنى، فإن الأمننة هي بناء إجتماعي وبيذاتاني ووفقا لهذا الإعتبار، يمكن القول أن مدرسة كوبنهاغن تسعى إلى الجمع بين تفسير نظريتين متعارضتين إبستمولوجيا وأنطولوجيا ومنهجيا (الواقعية والبنائية) في تفسير موحد[42].

إن الأمننة كما شرحناها، ماهي سوى أداة نظرية لتحليل الممارسات الأمنية، وليست توصيفا لأسلوب حكم يختلق فيه صانع القرار تهديدا وجوديا قد يؤدي إلى الموت العنيف، حتى يتمكن من خرق القوانين والحصول على هامش أكبر من المناورة، كما ورد عن "جيف هيوزمنز" Jef Huysmans في نقده لنظرية الأمننة[43]، بمعنى أن استيعاب مفهومها، ينبغي أن يستند على وجهة نظر المحلل والباحث الأكاديمي، وليس على وجهة نظر الفاعل المؤمِّن.

ويتمثل هدف "وايفر" ومدرسة كوبنهاغن من خلال هذه النظرية في الإجابة على سؤال ليس بأقل أهمية مفاده: هل تعتبر عملية الأمننة أمرا إيجابيا أم سلبيا؟ بحيث ينتقد "وايفر" بشدة إضفاء الطابع الأمني على القضايا، التي تتيح للفاعل المؤمّن إتخاذ قرارات لا تستلزم المرور عبر القنوات المؤسساتية والرقابية التقليدية، لذلك فهو يرى أن الأمننة هي ظاهرة سلبية، وأنها تعبر عن الفشل في معالجة قضية أمنية ما وفق القواعد والضوابط الديمقراطية[44].

لذلك يقترح "وايفر" عملية نزع الأمننة Desecuritisation أي نزع الطابع الأمني عن القضايا وتحويلها من حيز الخطر والإستعجال إلى حيز السياسة العادية، ويعرفها كل من "بوزان" و"وايفر" بأنها

العملية التي يقوم من خلالها المجتمع السياسي بالتراجع عن اعتبار شيء ما تهديدا وجوديا يتعرض لموضوع مرجعي ما، مما يعني توقف المطالبة باتخاذ تدابير إستثنائية للتعامل مع هذا التهديد[45]، بالتالي يعتبر "وايفر" نزع الأمننة مفهوما إيجابيا ينبغي على صناع السياسة تبنيه، ومع ذلك لا تزال نظرية نزع الأمننة في حيز البلورة، وقليلا ما طُبِّقت لتحليل حالات إمبريقية.

إن هذا الإطار البنائي لتحليل مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية الخاص بمدرسة كوبنهاغن قد تم تطبيقه في دراسة قضايا مختلفة، مثل الهجرة والصحة وحقوق الأقليات ولا سيما في سياق ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في إطار الحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر وبروز خطاب الحرب على الإرهاب

إن مشروع بناء نظام عالمي جديد، من خلال خلط لغة السياسة بلغة الحرب، كان باستمرار مشروع الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، وهو ما ورد في مقال جمع "أنيتا لازار" Annita Lazar و"ميشال لازار"Michelle Lazar، ذلك أنه بعد زوال التهديد السوفياتي أشار خطاب النظام العالمي الجديد إلى تصور الولايات المتحدة لهيمنتها الأحادية في عالم يميل نحو التعددية القطبية رغم تفوق قوتها العسكرية، ولقد سعت من خلال هذا الخطاب إلى إنشاء نظام أخلاقي –حسب زعمها- يكون تحت قيادتها وزعامتها المطلقة والذي تحتاج لتبريره إلى تهديد وجودي تعمل على استئصاله[46].

غير أن واشنطن بدت وكأنها تعاني من عجز تهديدي Threat Deficit بعد زوال الخطر الشيوعي، وكانت هناك سلسلة طويلة من المحاولات لأمننة قضايا مختلفة وجعلها تهديدا بديلا عن الإتحاد السوفياتي، ترتكز عليه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية والعسكرية، ولم تكن أطروحة صدام الحضارات "لصامويل هنتغتون" Samuel Huntington سوى محاولة واضحة لأمننة الإسلام وشرق آسيا كمنافسين للقوة الأمريكية وقيمها، سعيا منها للإقتراب من الأمننة الكلية.

لتأتي هجمات 11 سبتمبر 2001 التي أدت إلى نهاية مفاجئة لفترة ما بعد الحرب الباردة وتحول كبير في الأجندة الأمنية، وبدا واضحا أن هذه الأحداث قامت بحل مشكلة العجز التهديدي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث وفرت الحرب على الإرهاب أمننة مهيمنة، ركزت واشنطن عليها في سياستها الخارجية لتجسد ما يمكن وصفه "بالأمننة من المنظور الأمريكي"، معتبرة نفسها مالكة أو على الأقل ممثلة لمستقبل البشرية، وبذلك لها حق وواجب التحدث باسم –والعمل من أجل- الجنس البشري[47].

ولقد خلص Adam Hodges إلى القول، بعد تحليله لخطابات "بوش الإبن" حول الحرب على الإرهاب بعد أحداث ما أصبح يسمى بالثلاثاء الأسود، أنها أنشأت سردا ثقافيا مشتركا واسع النطاق، سواء داخل الأمة الأمريكية أو خارجها، مما منحه حرية اتخاذ القرارات والقدرة على تحديد واقع اجتماعي وفرض تصوراته على الصعيد العالمي[48]. وهي الفكرة التي أشار إليها "باري بوزان" في دراسته عام 2006 بالأمننة الكلية Macrosecuritisation، والتي تستند إلى نفس مفهوم نظرية الأمننة التي فصلنا فيها سابقا غير أنها تمارس على نطاق أوسع، معتمدة على بناءات عالمية للتهديدات والوحدات المرجعية، ويرى

"بوزان" أن الحرب الباردة هي المثال التاريخي الأكثر وضوحا لهذا النوع من الأمننة، وأن هذه الظاهرة قادرة على تنظيم حركيات الأمن السائدة بين الدول لعدة عقود مقبلة[49].

حيث كشف الخطاب الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عن عدة إدراكات وتوجهات إستراتيجية أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، والتي تُبلور في مجموعها الإستراتيجية الكبرى الأمريكية لما بعد 11 سبتمبر 2001، أهمها أن شبكة الإرهاب وكل حكومة تدعمها هي العدو الأول للولايات المتحدة، وبذلك لابد من شن الحرب على الإرهاب، التي حرصت "إدارة بوش الإبن" على تصويرها أنها معركة الحضارة والخير ضد البربرية والشر، كما حرصت على تأكيد انقسام العالم إلى فريقين، مع وضد الولايات المتحدة الأمريكية، معتبرة أن الحرب على الإرهاب هي مشروع عالمي شامل ليس له حدود زمنية، ونصبت نفسها المسؤولة عن تحقيق العدالة في هذا العالم[50].

وعليه يعتبر "بوزان" أنه مع نهاية الحرب الباردة برزت ظاهرة الإرهاب كنوع جديد من التهديدات العالمية، وأنه قد تم تأطير الحرب على الإرهاب من قبل الإدارة الأمريكية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وفق منطق "الأمننة الكلية"، فقد كان إنذار "بوش الإبن" للعالم أنه "من لم يكن معنا فهو ضدنا" كفيل بخلق جو شبيه بذلك الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة، أين وجد العالم نفسه مخيرا بين معسكرين يمثل كل منهما أيديولوجية مختلفة[51].

إن عولمة المبادئ والمصالح الأمريكية هو أمر متجذر في الحياة السياسية الأمريكية، الأمر الذي يعطي سياستها الأمنية لهجة أخلاقية غير عادية، فعندما أعلنت "إدارة بوش الإبن" الحرب على الإرهاب وخيّرت الدول الأخرى بين الوقوف إلى جانبها أو إلى جانب الإرهابيين، أصبح الإختيار بين الحليف والشريك قضية دولية.

ويضيف "بوزان" أن الأمننة الكلية الناجحة تحدد وتشرعن القيادة على الصعيد الدولي، وتدعم المطالبة بالحقوق الخاصة والإستثنائية، وتسهل تشكيل التحالفات وتساعد على ترسيم مناطق النفوذ وحدود الإحتواء، وهو ما يتضح جليا من خلال إدانة الولايات المتحدة الأمريكية لتنظيم القاعدة وإعلانها للحرب العالمية على الإرهاب[52].

يمكن القول بصفة عامة، أن الحرب على الإرهاب كانت فكرة ناجحة للأمننة الكلية، ففكرة أن "القاعدة" وأيديولوجيتها تشكل تهديدا للحضارة الغربية لقيت قبولا عالميا واسعا، ويمكن أن نرجع جزءا من هذا النجاح إلى المخاوف الأمنية العديدة الناجمة عن النظام الليبرالي، لا سيما التجارة بالمخدرات وبالتكنولوجيات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، ذلك أن سياسة فتح الحدود التي يدعو إليها النظام الإقتصادي الليبرالي الدولي، يتيح للمنظمات الإرهابية إمكانية اكتساب الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما أعرب عنه "بوش الإبن" بقوله:

"إن الخطر الأكبر الذي يتهدد بأمتنا، يقع عند مفترق الطرق بين التطرف والتكنولوجيا، وقد أعلن أعداؤنا صراحة أنهم يسعون إلى اكتساب أسلحة الدمار الشامل (...) لن تسمح الولايات المتحدة أن يكتب لهذه الجهود النجاح (....)"[53].

وتمثلت المرحلة الأولى من هذه الحرب في حملته ضد أفغانستان للإطاحة بنظام الطالبان المتواطئ مع الإرهابيين على حد تعبيره، ولقد تمتعت "إدارة بوش الإبن" في هذه المرحلة بتأييد دولي واسع، وخير دليل على ذلك أنه مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تحجج حلف شمال الأطلسي ولأول مرة، بالمادة 05 من معاهدة الحلف لشرعنة الحرب على الإرهاب، ونظرا لعدم توفر دليل قوي يؤكد علاقة نظام صدام حسين بتنظيم القاعدة وأحداث 11 سبتمبر، لجأت "إدارة بوش الإبن" إلى تبرير غزوها للعراق كمرحلة ثانية من حربها على الإرهاب باستراتيجية "الحرب الوقائية"، التي جاءت لتؤكد عزم الولايات المتحدة الأمريكية في اللجوء إلى القوة لمكافحة الإرهاب والدول المتواطئة معه، أو ما أسماه "بوش الإبن" بمحور الشر موجّها أصابع الإتهام إلى العراق وإيران وكوريا الشمالية[54].

الخاتمة:

على الرغم من نجاح الأمننة الكلية للحرب على الإرهاب، غير أن ذلك لم يستثنها من المعارضة، وليست المعارضة ضد الأمننة نفسها بقدر ما هي ضد إطارها الحربي، فقد كثرت الانتقادات حول استمرار هذه الحرب، ولم يقم "بوش الإبن" بتبديد هذه المخاوف بل أعلن أثناء حملته الإنتخابية في عام 2004 أن الحرب على الإرهاب قد لا تنتهي أبدا، ولقد ثارت اعتراضات تمثلت في أن هذه الأخيرة ينبغي أن تكون مسألة قانونية أو قضائية بدل أن تكون شأنا عسكريا في المقام الأول، كما حذرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Right Watch من جانبها، أن ذلك سيكون بمثابة توقيع شيك على بياض لكل دولة تريد القضاء على المعارضة الداخلية بحجة مكافحة الإرهاب[55].

هذا ولقد انتقلت التحفظات إلى مستوى آخر بعد غزو "إدارة بوش الإبن" للعراق والسلوكيات التي بدرت منها، لا سيما تلك المتمثلة في تعذيب الأسرى واستخدام أساليب مهينة لإستجوابهم والتنكر لإتفاقيات جنيف لدرجة أن هذه الحرب أصبحت مقترنة بأعمال تتعارض مع القيم التي يسعى الغرب لتمثيلها، فضلا عن ردود الفعل المتزايدة ضد تقييد الحريات المدنية والإقتصادية باسم الأمن الداخلي، وليس أدل على ذلك من رفض الكونغرس الأمريكي في أواخر سنة 2005، قبول طلب "إدارة بوش الإبن" في الحصول على تمديد لفترة تطبيق ما سمي بـ"قانون الباتريوت"The Patriotic Act الذي دخل حيز التنفيذ لأول مرة في شهر أكتوبر من عام 2001 أي مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر، وقد قبِل المواطنون الأمريكيون في إطاره بتقييد بعض من حرياتهم المدنية باسم ما أُطلق عليه "الخير الأكبر" وهو سلامة الأراضي الأمريكية، ومنه فإن الحرب على الإرهاب أصبحت تضر بالعالم المتحضر أكثر من نفعها له، وهو ما أعرب عنه "بول ولكنسون" Paul Wilkinson بقوله:

"إذا قمنا بتقويض أو تدمير حقوقنا وحرياتنا التي اكتسبناها بشق الأنفس، باسم الأمن ضد الإرهاب، فإننا سنهدي الإرهابيين نصرا لم يكن بوسعهم الفوز به بالقنبلة والمسدس"[56].

وبدأت شرعية الحرب على الإرهاب تتراجع حتى لدى أقوى المدافعين عنها، فقد تخلت بريطانيا عن عبارة "الحرب على الإرهاب" في عام 2006، كما حولت "إدارة بوش الإبن" لغتها وأصبحت تتحدث عن "الحرب الطويلة ضد التطرف"، ومعظم المرشحين الديمقراطيين في الرئاسيات الأمريكية لعام 2008

أحجموا أو رفضوا صراحة مفهوم "الحرب على الإرهاب"[57]، وبعد مرور شهرين من تنصيب "باراك أوباما" Barack Obama رئيسا، أصبح موضوع غياب جملة "الحرب على الإرهاب" محل نقاش في الصحافة، ولقد أفاد مقال في "واشنطن بوست" Washington Post عن مذكرة استُلمت عبر البريد الإلكتروني من قبل موظفي البنتاغون، تشير إلى أن "إدارة أوباما" تفضل تفادي استخدام مصطلح "الحرب الطويلة" أو "الحرب العالمية على الإرهاب" راجية استخدام "عملية الطوارئ فيما وراء البحار" Overseas Contingency Operation بدلا من ذلك[58].

الهوامش:

(1) Stephen M. Walt, ‘‘The Renaissance of Security Studies’’, International Studies Quarterly, vol.35, N°2 (June, 1991), pp. 213, 214.
(2) David A. Baldwin, ‘‘Security Studies and The End of The Cold War’’, World Politics, Vol.48, N°1 (October, 1995), p.123.
(3) Ibid. p.123.
(4) Barry Buzan and Lene Hansen, ‘‘Editor’s Introduction’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security: The Cold War and Nuclear Deterrence, volume 1, (London : Sage Library of International Relations, 2007), p.xvii.
(5) Ronnie D. Lipschutz, After Authority: War, Peace, and Global Politics In the 21st Century, (Albany : State University of New York Press, 2000), p.34.
(6) Stephen M. Walt, Op.Cit., p.216.
(7) Nye Joseph S. Jr. and Lynn Jones Sean M., ‘‘International Security Studies: A Report of Conference on the State of the Field’’, In Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security: The Transition to the Post-Cold War Security Agenda, Volume 2, (London : Sage Library of International Relations, 2007). [Source : International Security, Vol.12, N°4, (1988) : pp.5-27], p.87.
(8) Peter Wallensteen, ‘‘Focus on : American-Soviet Detente: What Went Wrong?’’, Journal of Peace Research, Vol.22, N°1, (March, 1985), p.1.
(9) Joseph S. Nye and Sean M. Lynn Jones, Op.Cit., p.91.
(10) Stephen M. Walt, Op.Cit., pp.220,221.
(11) Ibid. p.217.
(12) Joseph S. Nye and Sean M. Lynn Jones, Op.Cit., p.92.
(13) Ibid. p.93.
(14) Richard Ned Lebow, ‘‘Deterrence’’, In. Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (Eds), The Routledge Handbook of Security Studies, (London : Routledge, 2010), p.394.
(15) Ibid., pp.394,395.
(16) Ibid., p.396.
(17) Joseph S. Nye and Sean M. Lynn Jones, Op.Cit., p93.
(18) عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص.ص 34-38.
(19) نفس المرجع، ص.ص 38، 39.
(20) Barry Buzan, ‘‘China in International Society: Is a Peaceful Rise Possible ?’’, The Chinese Journal of International Politics, Vol.3; N°1, (2010), p.15.
(21) Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, (UK: Cambridge University Press, 2009), p.167.
(22) Barry Buzan, ‘‘New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century’’, International Affairs, Vol.67, N°3, (1991), pp. 431-432.
(23) Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, Op.Cit., p.170.
(24) Ibid. p.181.
(25) Arnold Wolfers, ‘‘National Security As an Ambiguous Symbol’’, In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security:The Cold War And Nuclear Deterrence, Volume1, (London: Sage Library of International Relations, 2007), p.17. [Source :Political Science Quarterly, Vol.LXVII, N°4, (1952): pp.481-502]
(26) Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, Op.Cit., p.33.
(27) Ibid., p.34.

(28) Ole Waever, ''Aberystwyth, Paris, Copenhagen : New Schools in Security Theory and Their Origins Between Core and Periphery'', unpublished paper, Presented at the 45th annual meeting of the International Studies Association, Montreal, March 17-20, 2004, pp. 1, 2.
(29) Bill McSweeney, ''Identity and Security: Buzan and the Copenhagen School'', In. Review of International Studies, Vol.22, N°1, (1996) : p. 81.
(30) Marianne Stone, ''Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis'', Security Discussion Papers Series1, Columbia University School of International and Public Affairs, New York, (Spring, 2009), p. 3.
(31) Barry Buzan, People, States and Fear :The National Security Problem in International Relations, (Great Britain: Wheatsheaf Books LTD, 1983), pp. 245.
(32) Marianne Stone, Op.Cit. p. 3.
(33) Ibid. p.10.
(34) Matt McDonald, ''Constructivism'', In. Paul D. Williams (Ed), Security Studies: An Introduction, (London: Routledge, 2008), p.69.
(35) Ole Waever, ''Securitisation and Desecuritisation'', In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security : Widening Security, volume 3, (London : Sage Library of International Relations, 2007), [Source: Ronny Lipschutz (Ed), On Security, (New York: Columbia University Press), 1995 : pp.46-86].
(36) Ibid., pp.72, 73.
(37) Rita Floyd, ''Toward a Consequentialist Evaluation of Security: Bringing Together the Copenhagen and the Welsh Schools of Security Studies'', In. Review of International Studies, Vol.33, N°1, (2007), p.329.
(38) Rita Taurek, ''Securitisation and Securitisation Studies'', In. Journal of International Relations and Development, Vol.9, (2006), p. 54.
(39) Buzan Barry , Waever Ole and De Wilde Jaap, Security: A New Framework for Analysis, (USA: Lynne Rienner Publishers, inc, 1998), p.24.
(40) Ibid., p.25.
(41) Filip Ejdus, ''Dangerous Liaison : Securitisation Theory and Schmittian Legacy'', Western Balkans Security Observer, N°13, (April-June, 2009), p.13.
(42) Rita Floyd, Security and the Environment : Securitisation Theory and US Environmental Security Policy, (New York : Cambridge University Press, 2010), p.9.
(43) Rita Taurek, Op.Cit., p.55.
(44) عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، (جوان 2011)، ص.113.
(45) Benzen Balamir Coskun, ''Analysing De-securitisation: Problems and Prospects for Israeli-Palestinian Reconciliation'', unpublished paper, Prepared for the 6th Pan-European Conference on International Relations, University of Turin, Italy, 12-15 September 2007, p.4.
(46) Annita Lazar and Michelle M. Lazar, ''Enforcing Justice, Justifying Force : America's Justification of Violence in the New World Order'', In. Adam Hodges and Chad Nilep (Eds), Discourse, War and Terrorism, (Amsterdam, The Netherlands : John Benjamins Publishing, 2007), pp.45, 46.
(47) Barry Buzan, ''The War on Terrorism as the New Macrosecuritisation ?'', unpublished paper, Prepared for the Oslo Worshop, February 2-4, 2006., p.6.
(48) Adam Hodges, The 'War on Terror' Narrative: Discourse and Intertextuality in the Construction and Contestation of sociopolitical Reality, (New York: Oxford University Press, 2011), p.4.
(49) Marianne Stone, Op.Cit., pp.8, 9.
(50) Research Paper 01/72, ''11 September 2001: The Response'', House of Commons Library, October 3rd , 2001, pp.13, 14.
(51) Marianne Stone, Op.Cit., p.9.
(52) Barry Buzan and Ole Waever, ''Macrosecuritisation and Security Constellations: Reconsidering Scale in Securitisation Theory '', In. Review of International Studies, Vol.35, (2009), pp.267, 268.
(53) George W. Bush, The National Security Strategy of the United State of America, Washington D.C, White House, September, 2002, the 5th passage.
(54) Gilles Andréani, ''The 'War on Terror': Good Cause, Wrong Concept'', In. Barry Buzan and Lene Hansen (Eds), International Security: Debating Security and Strategy and the Impact of 9-11, volume 4, (London : Sage Library of International Relations, 2007), pp.324, 325. [Source: Survival, Vol.46, N°4, (2004-05) :pp.31-50].
(55) Michael J. Boyle, ''The War on Terror in American Grand Strategy'', International Affairs, Vol.84, N°2, (2008), pp.191, 192.
(56) Barry Buzan, '' The War on Terrorism as the New Macrosecuritisation ?'', Op.Cit.,p.15.
(57) Michael J. Boyle, ''The War on Terror in American Grand Strategy'', International Affairs, Vol.84, N°2, (2008), p.192.
(58) Adam Hodges, The 'War on Terror' Narrative: Discourse and Intertextuality in the Construction and Contestation of sociopolitical Reality, Op.Cit., p.159.